مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والعشرون
البند الرابع

حقوق الإنسان في مصر

يلفت مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى استخدام الدولة المصرية المفرط للقوة المميتة، وفشلها في حماية المواطنين المصريين من الانتهاكات الطائفية الخطيرة. وفيما نشجب أعمال الترهيب والعنف التي ارتكبتها جماعة الإخوان المسلمين بوصفها جماعة سياسية من خلال مؤيديها، فإننا نؤكد بحزم أن مثل هذه الأفعال لا تبرر استخدام الدولة للقوة المميتة أو فرض عقاب جماعي على المتظاهرين.

الاستخدام المفرط للقوة من جانب الدولة

في ١٤ أغسطس/آب، استخدمت السلطات الأمنية القوة المفرطة لتفريق الاعتصامين الذين نظمهما الإخوان المسلمون وأنصارهم في كل من ميدان رابعة العدوية، بمحافظة القاهرة، وميدان النهضة، بمحافظة الجيزة. وقد أفضت هذه الأحداث العنيفة إلى سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى المصابين بإصابات خطيرة، إلى جانب إحراق عشرات الجثث في ظل ظروف لا تزال غامضة. إنما ما يبدو جليًا فهو أن الأجهزة الأمنية كان يمكنها تجنب هذه الخسائر البشرية الفادحة إذا ما كانت قد امتثلت للمعايير الدولية لتفريق التجمعات، والتي تشمل التدابير التي اعتمدها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ففي الأسابيع التي سبقت فض الاعتصامين، فشلت السلطات الأمنية في اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لضمان حماية الأمن العام والمواطنين، إذ لم تقم بمنع دخول الأسلحة والذخائر للاعتصامين، بل توانت عن المحاسبة على جرائم قتل وتعذيب واعتداء جسدي بحق الصحفيين بمواقع الاعتصامين، هذا بالإضافة إلى حقيقة أن امتلاك بعض المشاركين في تلك الاعتصامات للأسلحة وارتكابهم لأعمال إجرامية أو مشاركتهم في أعمال عنف لا يبرر بأي حال توقيع العقاب الجماعي على جميع المتظاهرين من قبل الأجهزة الأمنية أو استخدام القوة المفرطة، والتي غالبًا ما تكون قاتلة، في فض التجمعات.

إن السياسات والممارسات التي اعتمدتها السلطات في التعامل مع هذين الاعتصامين منذ الإطاحة بالرئيس مرسي في ٣ يوليو/تموز، بما في ذلك طريقة تفريق التظاهرات الاحتجاجية، تعكس فشلًا

زريعًا في تطبيق سيادة القانون واحترام حقوق المواطنين، بما في ذلك الحق في الحياة.

وبالإضافة إلى استخدام الدولة للقوة المفرطة، فمن المهم أن نلاحظ أنه في أعقاب تفريق الاعتصامين، حاول أعضاء وأنصار جماعة الإخوان المسلمين في القاهرة والمحافظات الأخرى اقتحام العديد من المرافق الحكومية ومراكز الشرطة، مما أسفر عن مقتل عدد من الضباط. وقد وثقت جماعات حقوقية ما يقارب ١٦٠٠ حالة وفاة نتيجة للعنف المستمر منذ ١٤ أغسطس/آب، سواء على أيدي الجيش المصري والشرطة أو الجماعات الإسلامية والحشود.

فشل الدولة في حماية مواطنيها من العنف

على مدار سنوات، دأبت قيادات تيار الإسلام السياسي على إثارة الفتنة الطائفية، واستمر هذا الخطاب دون توقف أثناء المظاهرات المناهضة لمرسي في ٣٠ يونيو/حزيران، وما أعقبها من إطاحة بالرئيس محمد مرسي (ممثل حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين) يوم ٣ يوليو/تموز. وقد أقرت جماعة الإخوان المسلمون العنف الطائفي الذي اندلع نتيجة لذلك من خلال رفضهم لإدانة هذه الجرائم واستمرار استخدام قادة الجماعة للخطاب الطائفي، بما في ذلك الخطاب الصادر عن منصة اعتصام رابعة العدوية.

وعلى الرغم من هذا التهديد، أهملت السلطات المصرية مرارًا وتكرارًا توفير الحماية اللازمة للمواطنين المسيحيين وممتلكاتهم وأماكن عبادتهم، كما أخفقت في مواجهة الهجمات الطائفية بحسم، ولم تهتم بإنفاذ القانون ومحاسبة المسئولين عن مثل هذه الأعمال. فقد تعرضت الكنائس في صعيد مصر وسيناء لعدد من الهجمات، مما أدى إلى تدمير وحرق العديد منها، كما يستمر تهديد المواطنين المسيحيين بالتعرض للمزيد من العنف الجسدي في العديد من المدن والقرى.

على سبيل المثال، في بلدة بني أحمد الشرقية، التي تقع بمحافظة المنيا، امتنعت مؤسسات الدولة وقوات الأمن تمامًا عن التدخل لوضع حد للتوتر الطائفي الذي تصاعدت حدته على مدار شهر كامل بين سكان القرية –وغالبيتهم من المسيحيين– وأنصار الرئيس المخلوع محمد مرسي من القرى المحيطة. وقد أدى هذا الإهمال إلى إقدام سكان القرى المحيطة على حصار ومهاجمة قرية بني أحمد في ٣ أغسطس/آب، واندلاع الاشتباكات بين الجانبين، ولم تتدخل الشرطة إلا بعد مرور أكثر من ساعتين. وعلى الرغم من تأمين الشرطة لكنيسة القرية، إلا أنها تقاعست عن منع الهجوم على الملكيات الخاصة التي تشمل المنازل والسيارات والمحال التجارية.

في سياق متصل وردت بلاغات عدة تفيد بتعرض عددًا كبيرًا من المسيحيين في شمال سيناء للتشريد، حيث اضطروا للفرار من التهديدات المستمرة لحياتهم، وظلت الكنائس مغلقة معظم الوقت بسبب مخاوف من تعرضها للهجوم، حيث لا يوفر لها الجيش أو الشرطة الحماية الكافية. كما تم استهداف المسيحيين من خلال عمليات القتل والاختطاف على أيدي المتطرفين الإسلاميين في سيناء، حيث قتل كلاً من القس مينا عبود شاروبيم والمواطن القبطي مجدي لمعي، بعد أن عجزت

أسرة الأخير عن دفع الفدية المطلوبة مقابل الإفراج عنه، فيما أطلق سراح المواطن المختطف مينا متري شوقي بعد أن دفعت أسرته الفدية المطلوبة.

وعلاوة على ذلك، فشلت السلطات في اتخاذ الاستعدادات الكافية لاحتواء العنف المتوقع من جماعة الإخوان المسلمين ومؤيديها ردًا على فض الاعتصامين –على الرغم من بدء التحريض العلني على العنف الطائفي والأعمال الانتقامية ضد الأقباط في عدد من المحافظات قبل ذلك بعدة أسابيع. كما أنه وعند الإعلان عن فض الاعتصامين، تعرضت ما لا يقل عن ٤٥ كنيسة للهجوم في وقت واحد، مما أدى إلى مقتل سبعة مواطنين وحرق ٢٥ كنيسة، ونهب وتدمير سبعة كنائس أخرى.[١] كما وقعت بعض الهجمات على ممتلكات الأقباط الأخرى، بما في ذلك المدارس.

الهجوم على وسائل الإعلام

يتزايد القلق إزاء تقييد حرية التعبير وحرية الصحافة منذ ٣ يوليو/تموز، بعد الإطاحة بالرئيس مرسي. حيث اتخذت السلطات المصرية، منذ ذلك الحين، إجراءات استثنائية ضد وسائل الإعلام الإسلامية، شملت إغلاق خمس قنوات فضائية بعد اقتحام مكاتبها واحتجاز موظفيها في أماكن مجهولة، وتم ذلك دون الحصول على أمر قضائي. كما تمت مصادرة الطبعة الثانية من الجريدة الرسمية لحزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين.[٢]

في السياق نفسه، وبعد فض الاعتصامين المذكورين آنفًا، تعرض الصحفيون –أثناء الاشتباكات اللاحقة التي شهدتها جميع أنحاء البلاد– لانتهاكات متكررة، حيث قُتل أربعة صحفيين، واختفى ثلاثة، وأصيب عشر بالذخيرة الحية أو الرصاص المطاطي، إلى جانب احتجاز اثنى عشر صحفيًا، وذلك في الفترة ما بين ١٤– ١٨ أغسطس/ آب ، كما أتلفت قوات الأمن معدات العديد من الصحفيين، بينما هاجم المدنيون ستة عشر صحفيًا.[٣]

في ٢٠ آب/ أغسطس، قُتل تامر عبد الرؤوف، الصحفي بجريدة الأهرام، بإطلاق نار على يد قوات الجيش أثناء قيادته لسيارته بعد موعد سريان حظر التجول، عقب الانتهاء من اجتماع مع محافظ البحيرة. وكان برفقته صديقه حامد البربرى، رئيس مكتب جريدة الجمهورية في البحيرة، الذي أُصيب بجروح دخل على إثرها إلى المستشفى. والآن، بعد هذه الحادثة، يواجه البربري اتهامات مريبة بحيازة أسلحة.[٤]

---

[١] انظر البيان الصادر عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية من خلال الرابط التالي:
http://eipr.org/pressrelease/2013/08/20/1784

[٢] انظر البيان الصادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حول الاعتداءات على الصحافة من خلال الرابط التالي:
http://www.cihrs.org/?p=6910

[٣] انظر البيان الصادر عن مؤسسة حرية الفكر والتعبير من خلال الرابط التالي:
http://www.afteegypt.org/control_program/2013/08/18/1061-afteegypt.html

[٤] انظر البيان الصادر عن مؤسسة حرية الفكر والتعبير من خلال الرابط التالي:
http://www.afteegypt.org/control_program/2013/08/22/1063-afteegypt.html

ضرورة إقامة دولة القانون وإنفاذ المساءلة

يخشى مركز القاهرة أن تزايد أعمال العنف السياسي والطائفي، وما ينتج عنها من مخاطر نشوب حرب أهلية، قد يؤدي بالسلطات المصرية إلى اعتماد المزيد من التدابير الاستثنائية تحت مسمى حماية الأمن العام ومكافحة الإرهاب. وعوضًا عن ذلك، ينبغي على الدولة أن تضع خطة جدية لاحتواء العنف على الفور باستخدام الوسائل السلمية والسياسية والعودة إلى العملية السياسية على النحو المبين في خارطة الطريق التي وضعتها الحكومة للانتقال للحكم الديمقراطي في مصر. ونعاود تذكير السلطات مجددًا بضرورة تجنب الأخطاء التي ارتكبتها الحكومات السابقة منذ ثورة ٢٠١١، لاسيما قراراتها بتجاهل مطالب الإصلاح الأمني والسياسي، و فوق كل شيء دمج كافة الفئات المصرية في العملية السياسية.

كما ندعو السلطات المصرية إلى التحقيق الفوري في الأعداد المأسوية للقتلى التي صاحبت ثورة ٣٠ يونيو/حزيران. على أن تأتي هذه الخطوة قبل أي عملية سياسية، لتُبدي الحكومة التزامها بالحلول السياسية الفعالة، كما ندعو تحديدًا إلى إجراء تحقيق محايد ومستقل في حالات الوفاة التي وقعت في ١٤ أغسطس/آب وحرق عشرات الجثث خلال فض الاعتصام.

كما نصر على التزام النيابة العامة بأداء واجبها في ملاحقة المسئولين عن جرائم العنف الطائفي وتقديمهم للمحاكمة. ونطالب بالتحقيق في جميع حوادث التحريض على الكراهية الدينية والعنف والتعذيب والقتل والاعتداءات على الصحفيين وملاحقة جميع المتورطين في تلك الجرائم. ونؤكد كذلك على ضرورة توفير الحماية الكافية للشهود على هذه الجرائم، حيث واجه بعض من أدلوا بشهاداتهم مؤخرًا محاولات للترهيب وبعض الأعمال الانتقامية التي شملت الاختطاف والتعذيب من قبل جماعات إسلامية.

كما ندعو مجلس حقوق الإنسان إلى حث مصر على توجيه دعوة فورية مفتوحة إلى ممثلي الأمم المتحدة لزيارة البلاد وتقييم الوضع الراهن لحقوق الإنسان في البلاد، وكذلك تقييم استجابة الدولة لمطالب المساءلة وإجراء التحقيقات اللازمة للوصول إلى الحقائق.

ونناشد المفوضة السامية أن تقدم إلى هذا المجلس تحديثا شفهيًا وتقريرًا شاملاً –باستخدام البيانات التي يقدمها لها المكلفين بالولاية في إطار الإجراءات الخاصة ذات الصلة، وفقًا لما يقتضيه الأمر– تليه مناقشة تتناول مدى تقدم معدلات احترام حقوق الإنسان في مصر.